ASJP Algerian Scientific Journal Platform

- دراسات اقتصادية -

ISSN 2602-7925

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 17 العدد: 03(2023)

ص.227-235

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني

The contribution of small and medium enterprises to the development of the national economy

بن عياد ناريمان*

جامعة الجلفة (الجزائر)

Myworkhome72@gmail.com

بريني دحمان

جامعة الجلفة (الجزائر)

Berini_dahmane@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:

2023/07/03

تاريخ القبول:

2023/10/11

الكلمات المفتاحية:

- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ تنمية الاقتصاد الوطني

الملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رافدا مهما من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، إذ تعد تلك المؤسسات المحرك و الدافع لعجلة الاقتصاد، و لذا أصبح الاهتمام بها توجها استراتيجيا لدى العديد من الدول، والجزائر كغيرها من الدول أعطت هذا القطاع أهمية كبيرة من خلال عدة إجراءات اتخذتها من أجل تطويره و من أبرز هذه الإجراءات إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهر على الاهتمام بكل المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الوطني.

Article info

Received

03/07/2023

Accepted

11/10/2023

Keywords:

- ✓ *small and medium enterprises*
- ✓ *development of the economy*

Abstract :

Small and medium enterprises are considered as an important tributary of economic and social development in the world, as these institutions are the engine and driver of the economy, and therefore interest in them has become a strategic direction for many countries, and Algeria, like other countries, has given this sector great importance through several Procedures in order to develop it, the most prominent of these procedures is the establishment of a special ministry for small and medium enterprises, which takes care of all the problems facing small and medium enterprises at the national level.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. مقدمة:

لقد أفرزت التحولات العالمية توجهات جديدة في بعض جوانب نظريات التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه التحولات بروز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية للدول، فازداد اهتمام الحكومات والباحثين بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك اعترافا وإدراكا لدورها المحوري والأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية وخلق مناصب الشغل.

كما أن هذا الاهتمام لا ينحصر على البلدان المتطورة فحسب وإنما يتعداه ليشمل الدول السائرة في طريق النمو والتي تبحث بشكل مستمر على إيجاد الصيغ الاقتصادية والقانونية، لتفعيل وتنشيط دور هذه المؤسسات حتى تقوم بدورها كأداة أساسية لتحقيق المخططات وبرامج السياسات الاقتصادية وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومع التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر نحو التنوع الاقتصادي، وذلك إدراكا بالدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تؤديه مستقبلا إذا ما حظيت بالاهتمام اللازم. كل ذلك يظهر من خلال إتباع سياسات مالية وإنشاء هياكل تهتم بدعم هذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. إضافة إلى وضع مجموعة من القوانين والتشريعات.

وعلى هذا الأساس تهدف ورقة البحث هذه إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: **ما هي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية ونظرا لطبيعة الموضوع فضلنا استعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع الدراسة ويسمح باستعراض دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة الفعلية والفعالة لهذه المؤسسات في مختلف مجالات التنمية الوطنية خاصة الاقتصادية منها.

2 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2 تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد عرف البنك الأمريكي للتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" بأنها مجموعة المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظف عدد محدودا من الأيدي العاملة"[1]. و اعتبر صندوق النقد الدولي" المؤسسة التي تستخدم أقل من 05 عمال مؤسسة صغيرة في حين أن المؤسسة المتوسطة هي التي تستخدم من 05 إلى 19 عاملا وتعتبر المؤسسة كبيرة عندما تستخدم 20 عاملا فأكثر".

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يستخدم بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم تحديد مفهوم لهذه المؤسسات بطريقة مفصلة بالاعتماد على حجم المبيعات وعدد العاملين، ولذلك وضع القانون حدودا عليا لهذه المؤسسات تتمثل في:

- المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة ، من 1 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
- مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي؛
- المؤسسات الصناعية : عدد العمال 250 عامل أو أقل

[1] : محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة و التصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1992، ص 211.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.2 تعريف منظمة العمل الدولية

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي :

" تلك المنشآت الإنتاجية والحرفية التي لا تتميز بالتخصص بالإدارة و يديرها مالكها ويصل عدد العاملين فيها إلى 250 عاملا"[2] . وهذا المعيار يعود إلى المعيار الكمي المتعلق بعدد العمال ويبدو أنه ما أخذ به الاتحاد الأوربي.

3.2 تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذه المنظمة كما يلي:

"هي كافة الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم التي تضم الصناعات الريفية و اليدوية والحرفية إضافة إلى المصانع الصغيرة الحديثة سواء التي تتخذ شكل المصانع أو تلك التي لا تتخذ هذا الشكل"[3].

4.2 تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تم تعريف هذه المؤسسات من خلال القانون المسمى بالقانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعدل في ديسمبر 1999[4]، حيث اعتمد في التعريف على المعيار المزدوج (العمالة، رأس المال) كمحدد لفئات حجم هذه المؤسسات، لكن حدود هذا المعيار تختلف حسب تصنيفات الأنشطة[5]، وهذا ما سنبرزه من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: معايير التمييز بين حجم المؤسسات في اليابان

القطاع	عدد العاملين	رأس المال (مليون ين)
الصناعة و قطاعات أخرى	300 ≥	300 ≥ قبل كان 100
تجارة الجملة	100 ≥	100 ≥
تجارة التجزئة	50 ≥	50 ≥ قبل كان 10
الخدمات	100 ≥ قبل كان 50	50 ≥ قبل كان10

المصدر: ابراهيم بن صالح القرناس، "التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة "، البرنامج التدريبي الذي نظمه مركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، طوكيو، 12-25جانفي2002، ص 4.

---

[2]: مليكة بن جاد،" الصناعات الصغيرة في الدول المتقدمة و النامية" ، مقال بمجلة (التنمية الصناعية العربية) ،العدد 11، 1985، المملكة العربية السعودية ، ص 84 .

[3]: إسماعيل محمد، اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسة الجدوى الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1992، ص 209 .

[4]: لؤي محمد زكي رضوان، "أساليب جديدة لتنمية وتطوير الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم "،بحث مقدم لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى 1440، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف التجارية الصناعية، السعودية، صفر 1423هـ، ص 10.

[5] :OCDE " les statistiques sur les PME :vers une mesure statistique plus systématique du comportement des PME ", 2éme conférence, Istanbul, Trquie3-5 juin 2004, P10.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5.2 تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

توصل الاتحاد الأوربي بتاريخ 1997/12/31 إلى صياغة تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاولت الكثير من الدول الأوروبية إدخاله في تشريعاتها المحلية وتطبيقه تدريجيا، ويمكن تلخيص هذا التعريف من خلال الجدول التالي:

الجدول 2:معايير التمييز بين حجم المؤسسات حسب الاتحاد الأوربي

المؤسسة/المعايير	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال (مليون أورو)	الحد الأقصى للموازنة (مليون أورو)
المصغرة	09-01	2 ≥ لم يحدد من قبل	2 ≥ لم يحدد من قبل
الصغيرة	49-10	10 ≥ (من قبل كان 7)	10 ≥ (من قبل كان 5)
المتوسطة	249-50	200 ≥ 50 (من قبل كان 40)	43 ≥ (من قبل كان 27)

Source: Document du travail N°8 sur les instruments financiers et les programmes de l'UE en faveur des petites et moyennes entreprises, commission des budgets،parlement européen, 16 mai 2003, p 11.

6.2 تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الجزائر عرف القانون الجزائري التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 01 إلى 250 شخصا لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 500 مليون دينار جزائري كما تستوفي معيار الاستقلالية. والجدول التالي يبين لنا معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر:

الجدول 3: معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر

المؤسسة/ المعايير	العمالة الموظفة (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون د.ج)	الحصيلة السنوية (مليون د.ج)
المؤسسة المصغرة	01 إلى 09	20	10
المؤسسة الصغيرة	10إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100إلى 500

المصدر: ج ج د ش، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر رقم 18/01 الصادر في 2002/12/12، ص 08.

3. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

لقد اهتمت الجزائر بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح ابتداء من سنوات التسعينات مع تعاقب برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث كان النسيج الصناعي الجزائري مكونا بالخصوص من المشاريع الصناعية العمومية حيث كانت تمثل 80% من القدرات الصناعية، أما 20% المتبقية فهي تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة وهي تابعة للقطاع الخاص، وإنشاء وزارة خاصة بهذه المشاريع هو دليل واضح على بداية الاهتمام الجدي بها.

كما أن الاهتمام بالمشاريع الصغيرة يدخل في إطار توسع القطاع الخاص الوطني من جهة و الأجنبي من جهة ثانية، ففي هذا الإطار نجد أن من بين 180 مؤسسة فرنسية استوطنت في الجزائر خلال العامين الماضيين، 80% منها تابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلقت حوالي 60 منصب عمل مباشر وتنشط في قطاعات الصيدلة، مواد التنظيف، صناعة السيارات،

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

البنوك، الصحة والصناعات الغذائية، كما أن 70% من المبادلات بين فرنسا والجزائر مؤمنة من طرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الفرنسية[6].

1.3 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد ظهر في العقود الأخيرة اتجاها عالميا يرى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو حجر الأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التطورات التي يشهدها المحيط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، كما تغيرت الكثير من المفاهيم والأسس السابقة لمتطلبات تحقيق القدرة التنافسية في ظل الانفتاح، وزيادة على ذلك تحسنت نظرة الحكومات لهذا القطاع ولا سيما في الدول النامية من خلال دورها الحيوي الذي لعبته في بلدان حديثة التصنيع ومزاياها في التصدي للمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة، وفي تحقيق التكامل الصناعي من جهة أخرى مما جعلها محصلة الإيجابيات في ظل الانفتاح وتداعيات العولمة[7].

إن بداية الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة كان بعد انهيار الأوضاع المالية، خصوصا في منتصف الثمانينات في معظم البلدان، وخاصة منها النامية، مما أدى إلى ضعف القدرات الاستثمارية في هذه البلدان ومنه عدم قدرتها على الاستمرار في إنشاء مؤسسات كبيرة، وحتى في عدم القدرة على الاحتفاظ بالمشاريع التي كانت موجودة. كما أن التحوّلات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي خاصة برامج الخوصصة التي طرحت حتمية تنمية و تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص. فقد كانت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاديات المتقدمة وتقاس أهميتها بمؤشرات عديدة منها نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني في الميادين التالية:

- ضمن اليد العاملة؛
- ضمن العدد الإجمالي للمؤسسات؛
- ضمن الناتج المحلي الإجمالي؛
- ضمن القيمة المضافة المتحققة؛
- ضمن التركيب التكاملي للنسيج الاقتصادي.

فإذا تأملنا الأرقام والمعطيات المتعلقة بتلك المؤسسات في بعض الاقتصاديات المتقدمة تتبين الأهمية الإستراتيجية لهذه المنظومة من المؤسسات في تحقيق التقدم الاقتصادي، والجدول التالي يبرز تلك المكانة:[8]

---

[6]: لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتية، "دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها"، بحث مقدمة للدورة التدريبية الدولية تمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 25-28 ماي 2003 ، ص 5 .

[7]: سحنون سمير، بونوة شعيب، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر"، بحث مقدم للملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، أفريل 2006، ص 424.

[8]: صالح صالحي،" أساليب وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، بحث مقدم لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وأفاق التنمية، القاهرة، 18-22 جانفي 2004، ص 169.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول 4:دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المتقدمة في أواخر التسعينيات

الدولة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة العمالة الموظفة	مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
و م أ	% 99.7	% 53.7	% 48
ألمانيا	% 99.7	% 65.7	% 34.9
بريطانيا	% 99.9	% 67.2	% 30
فرنسا	% 99.9	% 69	% 61.8
إيطاليا	% 99.7	% 49	% 40.5
اليابان	% 99.5	% 73.8	% 27.1

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002،ص110.

كذلك نجد أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في معالجة اختلال ميزان المدفوعات سواء كان بتصنيع سلعا بدلا من استيرادها أو تصدير سلعا إنتاجية وسيطة أو نهائية للخارج، ومثال المشروعات الصغيرة (التي تشغل ما بين 1 إلى 5 عمال) الفرنسية يجسد ذلك، حيث يبين المركز الفرنسي للإحصاء INSEE أن إسهام الصناعات الصغيرة في صادرات لسنة 2000 وصل إلى حدود 20% من مجموع الصادرات الصناعية[9].

2.3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

يؤدي خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها إلى زيادة في خلق مناصب الشغل وبالتالي المساهمة في تقليص معدل البطالة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 4:مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات

طبيعة المؤسسات ص.م		السداسي الأول 2007	السداسي الأول 2008	التطور	%
المؤسسات الخاصة	الأجراء	693816	811898	118082	17.02
	أرباب المؤسسات	284244	309578	25334	8.91
المؤسسات العمومية		59925	53169	6756-	11.27-
المجموع		1.037.985	1.174.645	136660	13.17

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، نشرية المعلومات، السداسي الأول 2008، ص 12.

من خلال الجدول يتبين لنا أن التطور الذي حدث على مستوى مناصب الشغل خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة قد ساهم بصفة كبيرة في تقليص البطالة، فكما نلاحظ كانت هناك زيادة تقدر ب17.02% وهو ما يعادل 118082 منصب شغل خلال سنة واحدة، هذه الزيادة قابلها انخفاض يقدر ب -11.27% على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية وهذا ناتج كما أشرنا له سابقا إلى خوصصة القطاع العام.

9 : Jean Lachmann, financer l'innovation des PME, édition économica, 1996, p 18.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3.3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور المنتوج الداخلي الخام(PIB) خارج قطاع المحروقات

يشمل المنتوج الداخلي الخام على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية خلال فترة معينة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب.

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في المنتوج الداخلي الخام، ويمكن إبراز هذا الدور من خلال الجدول التالي:

الجدول 5:مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام

القطاع / النشاط	القطاع الخاص %	القطاع العام %
الفلاحة والصيد	99.7	0.3
الخدمات	98.5	1.5
التجارة	96.9	3.1
فنادق ومطاعم	90.2	9.8
النقل	67.3	32.7
قطاع الأشغال العمومية	64.2	35.8
الصناعة	27	73

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التابعة للقطاع الخاص ساهمت بشكل فعال و بنسبة عالية في الناتج الداخلي الخام و هذا في كل القطاعات باستثناء قطاع الصناعة الذي لازال تهيمن عليه المؤسسات العمومية.

4.3 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة

وصلت مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة سنة 1994 إلى 617.4 مليار دج أي ما يعادل 53.5% من مجموع القيمة المضافة الوطنية، أما مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة فقد قدرت ب 538.1 مليار دج أي ما يعادل نسبة 46.5% .

أما في سنة 1999 فلقد حقق القطاع الخاص حوالي 1335 مليار دج أي ما يعادل 52%من مجموع القيمة المضافة الوطنية، في حين أن نسبة مساهمة المؤسسات العمومية وصلت إلى 48%معنى ذلك أن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة والذي يتكون من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تزداد كل سنة [10].

[10]: فتات فوزي، عمراني عبد النور،" واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مقال بمجلة (العلوم الاقتصادية)، العدد الأول، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر،2006، ص.ص35 -36.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول 6:تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الوحدة: مليار دينار جزائري)

قطاع النشاط	نوع القطاع	2002		2003	
		القيمة	%	القيمة	%
الفلاحة	الخاص	415	99.69	508.78	99.75
	العام	1.31	0.31	1.24	0.24
	الإجمالي	417.22	100	510.03	100
البناء و الأشغال العمومية	الخاص	263.29	71.17	284.09	70.85
	العام	106.64	28.83	116.91	29.15
	الإجمالي	369.93	100	401	100
النقل و الاتصال	الخاص	270.68	74.30	305.23	74.01
	العام	93.65	25.70	107.20	25.99
	الإجمالي	364.33	100	412.43	100
التجارة والتوزيع	الخاص	475.80	93.43	514.56	93.19
	العام	33.47	6.57	37.61	6.81
	الإجمالي	509.28	100	552.17	100

Source: bulletin d'information économique , N°06 ,2004,p 1.

يظهر من خلال الجدول أعلاه ، أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة دور كبير في تحقيق القيمة المضافة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، في حين تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة متعثرة و هذا راجع طبعا إلى خوصصة المؤسسات العمومية ، مما يجعل القطاع الخاص المتعامل الأكبر في الاقتصاد الوطني، وهذا من علامات الانتقال إلى اقتصاد السوق[11].

كما لا ننسى الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الكلي و هذا يظهر من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية كمؤشرات التجارة الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ففي سنة 2004 مثلا بلغت واردات هذا القطاع 181 199 مليون دولار أمريكي في حين بلغت صادرات هذه المؤسسات قيمة 31 713 مليون دولار أمريكي.

4. خاتمة:

إن الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر خيارا استراتيجيا لكل الدول عامة وللجزائر خاصة ذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من القطاعات المهمة التي بإمكانها انعاش الاقتصاد الوطني وتطويره، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية خارج مجال المحروقات وتحقيق الاقلاع الاقتصادي. فهذه المؤسسات تعتبر المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي من خلال رفع القيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل وتحقيق المشاريع الاستثمارية .

[11]: عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون : التدقيق الإداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص135.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وبالرغم من كل المجهودات التي توليها الدولة لهذا القطاع إلا أنه مازال يتخبط في العديد من المشاكل والعراقيل التي تمنع نموه والارتقاء به، وفي حالة أنه تم التغلب على هذه الصعوبات والتحديات فإنه يمكن أن تساهم هذه المؤسسات بشكل فعال في انعاش الاقتصاد الوطني.

5. قائمة المراجع:

1. إسماعيل محمد، 1992، اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسة الجدوى الاقتصادية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
2. بابنات عبد الرحمان، ناصر دادي عدون، (2008)، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر، دار المحمدية العامة.
3. بن جاد مليكة،(1985)، " الصناعات الصغيرة في الدول المتقدمة والنامية" ، مجلة التنمية الصناعية العربية ،العدد 11، المملكة العربية السعودية.
4. بن صالح القرناس ابراهيم، (12-25جانفي2002)، "التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة "، البرنامج التدريبي بمركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، طوكيو.
5. ج ج د ش، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر رقم 18/01 الصادر في 2002/12/12.
6. سحنون سمير، بونوة شعيب، (أفريل 2006)، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر"، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ، ص 424.
7. صالحي صالح،(18-22 جانفي 2004)،" أساليب وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وأفاق التنمية، القاهرة.
8. فتات فوزي، عمراني عبد النور، (2006)،" واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الأول، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.
9. لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتية، (25-28 ماي 2003) "دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها"، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر.
10. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (جوان 2002)، مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر.
11. محمد لؤي، رضوان زكي، (صفر 1423هـ)، "أساليب جديدة لتنمية وتطوير الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم "،ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى 1440، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف التجارية الصناعية، السعودية.
12. محمد محروس إسماعيل، (1992)، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
13. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، (السداسي الأول2008)، نشرية المعلومات.
14. Jean Lachmann, (1996), Financer l'Innovation des PME, édition économica, Paris.
15. Ministère de la PME et de l'Artisanat,(2004), bulletin d'information économique , N°06.
16. O.C.D.E, " les statistiques sur les PME :vers une mesure statistique plus systématique du comportement des PME ", (3-5 juin 2004), 2éme conférence, Istanbul, Turquie.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)